الأمم المتحدة
S/PV.4147



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٤٧**
الخميس، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ ينغفان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد مارسيكو
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سيلفا
	كندا	السيد فاموس – غولدمان
	مالي	السيد كيتا
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربيرغ

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

250500 250500 00-44994
0044994

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الهادي العنابي لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. أعطي الكلمة للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالإنكليزية): ستشمل هذه الإحاطة الإعلامية، كما طلب المجلس، التطورات التي طرأت في تيمور الشرقية منذ مناقشة هذا البند آخر مرة بنفس الصيغة في ٢٧ نيسان/إبريل. وسأتطرق بإيجاز إلى التطورات السياسية الرئيسية، والحالة الأمنية، والمسائل الاقتصادية، والحكم والإدارة العامة، وحالة اللاجئين.

ففيما يتعلق بالتطورات السياسية الرئيسية، واصلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بذل جهودها لتطبيع العلاقات بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. وقد بدأت جولة جديدة من المحادثات يوم الاثنين الماضي في مدينة جوغجاكاراتا بإندونيسيا وانتهت اليوم. وشمل جدول أعمال تلك المناقشات النظر في إنشاء آليات لتسوية الدعاوى المتعلقة بالممتلكات والتبعات، وإعادة السجلات المدنية والإدارية إلى تيمور الشرقية، وتسوية الالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية السابقين في تيمور الشرقية، وإنشاء لجنة مشتركة للحدود، ومما له أهمية خاصة تنفيذ الالتزام المتعلق بإتاحة الوصول غير المعاق بين جيب إيوكوسي وبقية تيمور الشرقية. ومن المقرر أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، بزيارة إلى جاكارتا في ٢٩ أيار/مايو لإجراء المزيد من المباحثات الرفيعة المستوى مع الحكومة الإندونيسية. وينبغي أن أذكر أيضا أن السيد زاناتا غوسماو قام بزيارة ناجحة للغاية إلى جاكارتا في ٢٨ نيسان/أبريل.

وفي تيمور الشرقية نفسها كانت هناك زيادة في النشاط السياسي. إذ فتحت الأحزاب السياسية مكاتبها وعقدت اجتماعات في المقاطعات. وعقدت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية، الحزب الذي كان يطالب بالاستقلال منذ زمن طويل، سلسلة من المؤتمرات الإقليمية بلغت أوجها بعقد مؤتمر وطني للحزب في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيار/مايو، حضره حوالي ١ ٢٥٠ من المندوبين. وكانت الفكرة الرئيسية للمؤتمر هي إحلال الممارسات الديمقراطية والتعددية محل الصراع السياسي الداخلي الذي ساد في الماضي.

وكثفت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية مشاوراتها مع التيموريين الشرقيين بشأن جميع مسائل السياسة الهامة التي تؤثر على أداء الإدارة الانتقالية. واجتمع المجلس الاستشاري الوطني خمس مرات. وبالإضافة إلى إقرار لائحة تحظر قطع

الأشجار غير القانوني وإجراء تعديل للائحة القضائية الحالية، تعاون المجلس الوطني الاستشاري على نحو وثيق مع الإدارة الانتقالية في الإعداد لعقد مؤتمر المانحين بلشبونة، فيما يتعلق بجلساته الرسمية وخلال ثلاث حلقات عمل مشتركة بين الإدارة الانتقالية والبنك الدولي. وفي صميم هذا المجهود، بالطبع، الإعداد لميزانية تيمور الشرقية للفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكما يعلم أعضاء المجلس، من المزمع عقد مؤتمر لشبونة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه.

ولتشجيع المناقشة العامة حول مسائل السياسة الرئيسية، عقدت جلسات استماع عامة تحت رعاية المجلس الاستشاري الوطني، وعقدت جلسة الاستماع الأولى في ١٧ أيار/مايو وضمت أعضاء من مجتمع رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وظلت الحالة الأمنية العامة مستقرة على مدار الشهر الماضي وتناقضت أنشطة الميليشيا على الحدود مع تيمور الشرقية. وكان لوزع كتيبة إندونيسية إضافية على الحدود، وتنفيذ مذكرة التفاهم المؤرخة ١١ نيسان/أبريل للتنسيق التكتيكي بين القوات المسلحة الإندونيسية والإدارة الانتقالية تأثير مفيد وإيجابي.

ولقد ذكرت الشهر الماضي أن الإدارة الانتقالية كانت تستعرض قوة عنصرها العسكري. ولقد شرعت الآن في تخفيض يقدر بحوالي ٥٠٠ جندي، سيتم سحبهم من القطاع الشرقي. وكانت الحالة في ذلك القطاع هادئة ومستقرة منذ البداية. وسوف يتحقق هذا بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر عن طريق دورات مقررة للجنود، وكذلك عن طريق تخفيض فريق السوقيات في القوة الذي سيخفض إلى سرية. وسوف تؤدي بعض مهامه بواسطة مقاولين. ويبقى المستوى الحالي لجنود الإدارة الانتقالية عند ٣٩٦ ٨؛ ونتيجة لهذه التخفيضات سيهبط إلى ٨٩٦ ٧ بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وظلت القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية في كانتونات آيليو. وألحق عدد من أفراد هذه القوات غير القطاع الحربي للإدارة الانتقالية، حيث يساعدون في الاتصال بسكان تيمور الشرقية. وبدأ آخرون في ترك الكانتونات في آيليو للعثور على العمالة. ولتحسين الظروف المعيشية في آيليو، وفرت مساعدات الإغاثة للفئات الضعيفة هناك.

وظلت حالة القانون والنظام في تيمور الشرقية تثير القلق. فلا تزال الجريمة مرتفعة، وهناك حاجة إلى جهد كبير لاحتواء استعداد بعض التيموريين الشرقيين للجوء إلى العنف. ومن حسن الطالع أنه لم يوجد خلال الشهر الماضي سوى حادثة كبيرة فقط. ففي ٣٠ نيسان/أبريل نشبت معركة بين مجموعات شبابية في استعراض رياضي في ديلي وزحفت إلى السوق المركزي واستمرت بصورة متقطعة لساعات كثيرة، مما نتج عنه وقوع أربع إصابات و ١٨ اعتقالا. وعقب تلك الحادثة خولت شرطة الإدارة الانتقالية بحمل أسلحة جنبية.

وفتح سجنان في بيكورا وغلينو. وسهل هذا كثيرا أعمال الشرطة والسلطة القضائية. ويجري إعداد خطط لإنشاء سجنين إضافيين في باوكاو وفي ماناتوتو. وقد بدأ النظام القضائي في أداء وظيفته، وعقدت أول جلسة استماع قبل المحاكمة في الفترة من ١١-١٥ أيار/مايو.

وعملا بمذكرة التفاهم المؤرخة ٧ نيسان/أبريل بشأن التعاون القضائي والقانوني والمتعلق بحقوق الإنسان، طلب المدعي العام لإندونيسيا وثائق جمعتها الإدارة الانتقالية عن خمس قضايا جنائية ترتبط بأعمال العنف في السنة الماضية.

والإدارة الانتقالية على اتصال بالمسؤولين الإندونيسيين لوضع الترتيبات اللازمة لإتاحة المعلومات المطلوبة.

وما فتئ تحقيق الإدارة الانتقالية في أعمال العنف لعام ١٩٩٩ مستمرا. وفي أوكوس، تم إخراج ٢٠ جثة لأشخاص قتلوا في مذبحة يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في موقع يعرف باسم باسابيه، كما واصلت الإدارة الانتقالية رصد حالة حقوق الإنسان الحالية في تيمور الشرقية مع تركيز خاص على حوادث التخويف والتهديد ضد الأقليات العرقية والدينية.

وانتقالا إلى المسائل الاقتصادية، نجد أن عدد الأعمال التجارية الخاصة المسجل في تيمور الشرقية، الأجنبية والتيمورية على السواء، ارتفع من ٢٠٠ ١ في الشهر الماضي إلى ٠٠٠ ٢ اليوم، مما خلق فرص عمالة جديدة في القطاع الخاص. كما تقدم قروض القطاع الخاص إلى أرباب الأعمال الصغيرة المرتقبين عن طريق مشروع يموله البنك الدولي.

ولا يزال تنفيذ مشاريع التأثير السريع للإدارة الانتقالية مستمرا. وتم توظيف عدد إجمالي بمبلغ ٤٧٣ ٤ شخصا نتيجة لتلك المشاريع، التي تتم في مختلف أنحاء تيمور الشرقية. وتم توظيف عدد إضافي يبلغ ٦٠٦ ١٤ أشخاص في إطار مشروع العمالة المؤقتة التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية التي أسهمت بمبلغ ٣.٣ من ملايين الدولارات في الاقتصاد المحلي. كما استخدمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص على أساس مؤقت عن طريق عدة مشاريع إنشائية، أساسا في مجال إصلاح الطرق، بكلفة تقديرية تبلغ ٩,٨ من ملايين الدولارات.

وقد تدهورت بصورة خطيرة شبكة طريق تيمور الشرقية، التي شلت بالفعل بسنوات من الإهمال وزيادة الاستخدام، وذلك نتيجة موسم ممطر طويل بصورة غير عادية. وأدت الفيضانات الأخيرة إلى قطع عدد من الطرق الرئيسية، مما عزل مؤقتا بعض مراكز الضواحي وأعاق أعمال الإدارة الانتقالية في جميع القطاعات. وقد أصيبت لوس يالوس وفيكيكي وسواي بأقسى الضربات. وستكون هناك حاجة إلى موارد كبيرة لإصلاح نظام الطرق بمجرد حلول الموسم الجاف.

وفيما يتعلق بالحكم والإدارة العامة، أصبحت السلطة المالية المركزية عاملة بالكامل بتعيين رئيس السلطة ونائبه في ١٧ أيار/مايو. كما بدأت عمليات الجمارك والهجرة على الحدود الغربية مع افتتاح مركز حدودي عند باتوغيد. وحتى اليوم تم تحصيل مبلغ ٠٠٠ ٠٥٩ ١ دولار في صورة جمارك وضرائب مبيعات. وهذه بداية متواضعة. ولكنها بداية على أية حال.

وافتتح في ٨ أيار/مايو مبنى الخدمة المدنية، وسيعمل كمقر لأكاديمية الخدمة المدنية في تيمور الشرقية. وستكون هذه الأكاديمية بمثابة هيئة مظلية لجميع جهود توفير التدريب على الخدمة العامة، بما في ذلك مناهج للعاطلين. واستمر عدد الموظفين المدنيين في الارتفاع ويبلغ الآن نحو أكثر من ٥٠٠ ٤ موظف من بينهم حوالي ٠٥٠ ٢ مدرسا.

كما ارتفع عدد الطلبة المسجلين في المدارس بأكثر من ٠٠٠ ٢٣ طالب ليصل إلى ما يزيد على ٠٠٠ ١٦٣ طالب.

وقد اكتمل تماما إنشاء سلطة مؤقتة لشؤون الصحة ويعمل فيها حاليا ٢٩ من الأخصائيين الصحيين في تيمور الشرقية، و ١٣ من موظفي صحة الإقليم، و ٧ موظفين دوليين. وافتتح أول مكتب للخدمة البريدية في تيمور الشرقية في ديلي يوم ٢٩ نيسان/أبريل، وتلاه فرع في باوكاو في اليوم التالي.

وفيما يتعلق بلاجئي تيمور الشرقية، لم يعد إليها على مدى الشهر المنصرم إلا نحو ١ ٠٠٠ لاجئ إضافي. وبذلك يصل مجموع العائدين إلى ما يزيد قليلا على ١٦١ ٠٠٠ شخص.

وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدد الباقين بحوالي ٩٠ ٠٠٠ لاجئ يوجدون بصفة أساسية في تيمور الغربية. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن السلطات الإندونيسية تقدر أن زهاء ١٢٥ ٠٠٠ لاجئ ما زالوا في تيمور الغربية. أما التعداد الذي أشرت إليه في الشهر الماضي، والذي كانت ستضطلع به المفوضية، فقد تأخر إجراؤه بعض الشيء، ولكنه الآن بدأ. وسنحيط المجلس علما في الوقت المناسب بما يسفر عنه من نتائج.

وقد واصلت الميليشيات النشطة في المخيمات حملتها لإخفاء الحقائق المتعلقة بالأوضاع في تيمور الشرقية.

وقد تعرضت تيمور الشرقية، كما سبقت الإشارة، لفيضانات شديدة، ولا سيما في سواي، وفيكيكي، ولوس بالوس. بيد أن الحالة في تيمور الغربية، كما لا يغيب عن أعضاء المجلس، أسوأ بكثير من جراء الفيضانات. فقد تعرض للتشريد عشرات الألوف من السكان، وتأكد أن ١٢٦ شخصا قضوا نحبهم، أغلبهم من النساء والأطفال. وكان حوالي نصف ضحايا هذه الفيضانات في تيمور الغربية من أبناء تيمور الشرقية المقيمين في مخيمات اللاجئين بالمناطق المنخفضة.

وختاما، لقد حاولت أن أبين خلال هذه الإحاطة الإعلامية أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية واصلت في غضون الشهر الماضي إحراز تقدم في تنفيذ الولاية المسندة إليها، وخاصة في مجالي بناء المؤسسات وبناء القدرات وفي إيصال الخدمات الحكومية. وقد لا يكون هذا التقدم بالسرعة التي نودها أو يودها التيموريون، إلا أنه تقدم مطرد الحدوث، ونرى أنه سيزداد سرعة في الأسابيع والأشهر المقبلة.

وواصلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أيضا توسيع نطاق آلياتها للتشاور مع سكان تيمور الشرقية، بغية تمكينهم من فهم التحديات القائمة على نحو أفضل ولإشراكهم قدر المستطاع في عملية صنع القرار، حتى يتسنى لهم التحضير من أجل الاستقلال، وهو بطبيعة الحال الهدف النهائي الذي تسعى إليه الإدارة الانتقالية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد اتسمت قيادتكم للمجلس سيدي الرئيس بالحكمة الشديدة هذا الشهر، ولا يسعني إلا أن أكرر كلمات الشكر الحكيمة التي وجهتموها إلى الأمين العام المساعد السيد العنابي. فقد كانت إحاطته الإعلامية مرة أخرى بالغة الجدوى وبالغة الشمول. وهي تظهر نطاق الصعوبات التي يتعين على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تواجهها. إن مهمتها في الواقع تسترعي الانتباه، بمعنى أن عليها أن تنشئ الهياكل الأساسية من الأساس فما فوقه وأن تهيئ للاستقلال إقليما لا يملك من مقومات البدء شيء يذكر. كما تبرهن هذه الإحاطة الإعلامية على البراعة التي يجرى بها التصدي لتلك التحديات، والتقدم الجاري إحرازه.

وأود أن أبدأ في عكس الترتيب الذي اتبعه السيد العنابي، وذلك بالنظر في مسألة اللاجئين. ومما يسترعي الاهتمام في رأيي أن نلاحظ هبوط معدل عودة اللاجئين على مدى الشهر الماضي. ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة للمجلس، إلى ما يتجاوز حوالي ١ ٠٠٠ شخص. ونرى أن

الوقت قد حان لتحديد عدد الباقين في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. ومن دواعي سرورنا أنه يجري القيام بالتعداد الذي يضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ومن الواضح أن من المهم جدا تسجيل اللاجئين الباقين على وجه السرعة وذلك لأمور ليس أقلها الأنشطة التي تقوم بها الميليشيات، وليس أقلها أن من الأهمية بمكان معرفة الأسباب التي تمنعهم من العودة وتفهم هذه الأسباب. وسيشكل السجل أداة مفيدة للمساعدة على تهيئة الظروف المناسبة لعودة من لا يزالون في المخيمات إلى الوطن. ونعرب عن أملنا في أن تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الإندونيسية سريعا من حل المسائل التي تعوق الكثير من اللاجئين في الوقت الراهن عن اتخاذ تلك الخطوة، من قبيل سداد المعاشات التقاعدية مثلا. وينبغي أن يتاح لمن يرغبون في العودة أن يعودوا بسرعة وفي أمان.

وفي هذا الصدد، يساورنا القلق بصفة خاصة إزاء آثار الفيضانات التي تعرضت لها مؤخرا تيمور الغربية. ومع أن من دواعي سرورنا أن تكون إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قد استطاعت أن تمد يد المساعدة إلى السلطات الإندونيسية لمواجهة الفيضانات في بعض المناطق، فإن من دواعي القلق على وجه الخصوص أن أعداد الموتى والمشردين في صفوف اللاجئين من تيمور الشرقية كبيرة جدا. ونعرب عن دعمنا الكامل لكل ما يمكن أن تفعله الإدارة الانتقالية لتوفير المزيد من المساعدة في جهود الإغاثة وأرى أن علينا جميعا التفكير مليا فيما يمكن أن نفعله إزاء هؤلاء البؤساء الذين تعين عليهم بالفعل أن يعانوا مرتين، مرة بالنزوح من تيمور الشرقية، والآن من جراء كارثة طبيعية. وينطبق ما أسلفت قوله بشأن ضرورة عودة اللاجئين انطباقا مضاعفا على من يجدون أنفسهم عرضة للتشرد بسبب الفيضانات في تيمور الغربية.

أود أن أتطرق الآن إلى مسألة الموارد. ويكاد يكون من البديهيات أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لا يسعها العمل بفعالية ما لم تتوفر لها الموارد بالدرجة المناسبة. وما زال يساورنا بعض القلق من الإعاقة التي يعانيها عمل هذه البعثة لافتقارها إلى الأموال في الميدان. وسيكون من المفيد أن تتلقى إشارة من السيد العنابي بشأن حالة الإنفاق من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الراهن. ونفهم أنه رغم التبرع بنحو ٢٠ مليون دولار، فإن الإنفاق لم يبلغ سوى نسبة صغيرة من هذا المبلغ حتى الآن. ويلزم التأكد أيضا من استمرار الصندوق الاستئماني للبنك الدولي في الإنفاق بانتظام. ونأمل أن تستطيع الإدارة الانتقالية والأمانة العامة وغيرهما من الجهات المعنية العمل على تحديد العوائق التي تعترض سبيل الإنفاق، وسنكون جد متفهمين لكل ما يمكن عمله من أجل تبسيط الإجراءات حتى يتسنى زيادة سرعة إنفاق الأموال.

ولا بد من الإشارة إلى وجود إحساس على أرض الواقع في الآونة الأخيرة بأن العوائق البيروقراطية على طريق إنجاز المهام تزداد بدلا من أن تقل، مع أن من المبالغة وصفها بأنها بيروقراطية جامحة. وإذا كان كثير من هذه الإجراءات يخرج بطبيعة الحال عن نطاق مسؤولية المجلس، فإننا نعرب من جانبنا عن استعدادنا لعمل ما في مقدورنا للمساعدة على الحد من هذه العوائق مع الاحتفاظ في الوقت ذاته طبعا بالضوابط الكافية على الإنفاق.

ومن المفيد أيضا أن نعرف ما إذا كان هناك ما يمكن عمله أكثر من ذلك لضمان أن يتوفر لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية موظفون متخصصون تحتاج إليهم الإدارة كي يتسنى لها القيام بما يتعين عليها القيم به من أجل بناء الهياكل الأساسية، وتطوير القدرة الحكومية، وما إلى ذلك. وبصفتي عضوا في جهاز دبلوماسي مشهور باعتماده على اللااختصاصيين، يتعين علي أن أقول إن اللااختصاصيين

لهم أهميتهم، ولكن هناك حدود لمدى ما يستطيعون القيام به في بعض القضايا المتخصصة حيث تقتضي الضرورة بوضوح توفر خبرة تقنية ضرورية. ومن الأهمية بخاصة محاولة إحراز تقدم بشأن التمويل والقدرة على على حد سواء قبل انعقاد مؤتمر المانحين في الشهر القادم في لشبونة. وأنا متأكد من أن أهمية ذلك الاجتماع لن تغرب عن بال أي من الحاضرين هنا حول هذه الطاولة.

وأرحب أيضا بتعليقات الأمانة العامة على الرؤية الأطول أجلا لمشاركة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وفي آخر إحاطة إعلامية قدمها السيد العنابي ذكر بيانات مفيدة للغاية عن سلسلة من المهام المعيارية أو الأهداف الضرورية التي يتعين تحقيقها قبل بلوغ الاستقلال. وكما قلت في ذلك الحين، يتعين علينا أن نحافظ على توازن دقيق بين الدفع بأكثر مما ينبغي أو الدفع بأقل مما يكفي من قوة. ولست واثقا من أن كلمة ''الدفع'' هي اللفظ الصحيح تماما الذي ينبغي لي أن أستخدمه. ولكن الشيء المهم هو أنه مع تحرك تيمور الشرقية نحو الاستقلال ينبغي أن تتوفر لها قدرة كافية على مواجهة الاستقلال من حيث نظام الحكم، والخدمات الحكومية، والأمن، والمؤسسات الديمقراطية ومجموعة كاملة من هذه الأمور.

أعتقد أن الأعمال التي سبق أن قامت بها الأمانة العامة حتى الآن، للتعبير عن ذلك بطريقة بسيطة إلى حد ما، بوضع استراتيجية للخروج أعمال مفيدة للغاية. ولكن ثمة حاجة إلى وضع حدود زمنية لكفالة تهيئة الفرصة للبعثة كي تستكمل مهمتها في الإطار الزمني الصحيح بطريقة صحيحة. وسيكون من المجدى أن نحصل على أي تعليقات قد يرغب السيد العنابي في إبدائها عن شكل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في المستقبل أو في الحقيقة عن دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وأود أن أختتم بياني في هذه الإحاطة الإعلامية بنفس الطريقة التي اختتمت بها بياني في المرة السابقة. لم أقل شيئا أقصد به النقد. وأود أن أشيد بالعمل الرائع الذي قامت به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى الآن على أرض الواقع وأشيد بالدعم الذي قدمته الأمانة العامة في نيويورك لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. إنهم يستحقون منا التهاني والشكر.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود مرة أخرى أن أشيد بالسيد العنابي مساعد الأمين العام وفريقه، ولا سيما السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، على مهمة تاريخية يؤدونها في ظل ظروف صعبة جدا في تيمور الشرقية. وتمثل هذه الحالة إحدى التحديات الصعبة جدا التي واجهتها الأمم المتحدة وأعتقد بوجه عام أنهم يؤدون مهمة ممتازة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ولذا فإننا نشيد بهم مرة أخرى.

أعتقد أن طبيعة مناقشة اليوم تتناقض بصورة حادة مع ما كنا نناقشه هنا قبل أشهر قليلة. وتتمثل مهمة الأمم المتحدة في أغلب الأحيان في منح الناس في أرجاء العالم ما أشار إليه الرئيس كلينتون في أحيان كثيرة بأنه فرصة العيش في معجزة حياة عادية، وهو الشيء الذي حرم منه الكثيرون. ومع أننا في الأشهر القليلة الماضية، ويقينا في الأشهر الصعبة من الصيف الماضي قبل الاستفتاء وبعده والعنف الذي أعقب ذلك، كنا نتعامل مع أزمات في حالات لإنقاذ الحياة، ومسألة المليشيات وحالات الترويع وجميع المشاكل التي نجمت عن الصعوبات التي كانت تحيط بأحداث الخريف الماضي، فإن الأحداث أخذت اليوم تتحول تجاه المهام الطبيعية المتمثلة في كيفية إعادة بناء بلد وكيفية إسهام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هناك وطريقة إحضار المستثمرين هناك لبدء التجارة وإدماج اقتصاد تيمور الشرقية في الأنظمة التجارية العادية والأنظمة الاقتصادية العادية.

وأعتقـد أن الطـابع البسـيط لهـذا التحـول في المناقشـة يعـود الفضـل فيـه أولا وقبـل كـل شـيء إلى شـعب تيمـور الشـرقية، الذي يستجمع قـواه ويحـاول أن يمضـي ببلـده قدمـا بعـد عـدد من العقود الصعبة للغاية. وأعتقد أن الأمم المتحدة تعمـل يـدا بيد معهم في محاولة للمضي قدما بطريقة يتعين علينا جميعا أن نثني عليها.

خوزيه راموس هورته، الفائز بجائزة نوبـل، الـذي مـا فتئ يعمـل لصـالح شـعب تيمـور الشـرقية لسـنوات عديـدة، موجود هنا في الولايات المتحدة. وقد تشـرفنا بـالتحدث معـه صباح اليوم، وأثارت بطبيعة تلك المحادثة إعجابي حيث تكلـم عن الوظائف العادية لحكومة بدلا مـن حديـث عـن شـعب في أزمة. وقدر كبير من الفضل يعود إليه عن سير الأمور قدمـا. وإذا استطاع المجتمع الـدولي والأمـم المتحـدة أن يقومـا بـالمزيد من الأعمـال لضمـان أن تمضـي الحالــة في تيمـور الشـرقية في ذلـك الاتجـاه بأسـرع مـا يمكـن، فمـن شـأن ذلـك أن يسـاعد بالتأكيد شعب تيمور الشرقية في إعادة بناء مجتمعه.

أعتقـد أن إدارة الأمــم المتحـدة الانتقاليـة في تيمــور الشـرقية أحـرزت تقدمـا كبـيرا بصـدد إرسـاء عنـاصر إدارة مدنيـة. ومـن الواضـح أن هنـاك حـالات تأخـير تبعـث علـى الإحبـاط بصـدد استهلال المشــاريع مـن جـانب إدارة الأمــم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والصناديق الاستئمانية مـن البنـك الـدولي وفي ضمــان وجـود الموظفـين اللازمـين الذيـن تتوفر لهم المهارات الملائمة في الميدان. وفي الإحاطة الإعلاميـة التي قدمت في ٢٧ نيسان/أبريل، ذكـر السـيد العنـابي، الأمـين العـام المسـاعد، علـى وجـه التحديـد الأثـر الإيجـابي لمشـاريع حكومتنـا للعمالـة المؤقتـة وعـن طريـق وكالـة التنميـة الدوليـة. ولقـد حاولنـا وضـع برامـج ثنائيــة مؤقتـة لتلبيـة الاحتياجـات الفوريـة في الوقـت الـذي نعـد فيـه لوضـع مشـاريع شـاملة تضطلـع بهـا الأمـم المتحـدة والبنـك الـدولي لإيجـاد العمالـة. وأشـجع الحكومـات الأخـرى علـى النظـر في الوسـائل الـتي تمكنها من المساعدة في هذا الصدد. وأعتقد، أنه حسبما ذكـر السفير إلدون، فإن المؤتمر الاستعراضي الـذي سيعقده البنـك الـدولي في لشبونة ومؤتمـر المانحين الذيـن سـيعقبه سيشـكلان نقطة مرجعية رئيسية لبحث هذه المسائل، ونأمل أيضـا في أن يعملا على توفير موارد ملموسة تمس إليها الحاجة.

في الإحاطات الإعلامية السابقة كنـا صريحين حينمـا أعربنا عن بعض شواغلنا إزاء حالة الأمـن على أرض الواقـع ووجـود الميليشيات وفشـل الحكومـة الإندونيسـية في ممارسـة السيطرة على تلك الميليشيات. وأعتقد أننا يتعين علينـا القـول إن القـوات المسـلحة الإندونيسـية بذلـت فيمـا بعـد جـهودا للتعـاون مـع الميليشيات. ومـا زلنـا نشـعر بـالقلق إزاء ضـرورة إيجاد حـل دائـم لحالـة اللاجئين المتبقـين وتفكيـك الميليشـيات بصـورة نهائيـة. ويتعين الإشـارة إلى أنـه أحـرز تقـدم في هـذا الصدد. ونحن ننوه بذلك التقدم ونود أن نراه مستمرا ومعززا بحيث يصبح حالة دائمة. إن أي عـودة إلى الشـواغل السـابقة ستكون بوضـوح مثـار قلـق كبـير لمجلس الأمــن. ومـا زالـت هنـاك ميليشـيات على أرض الواقـع، وأعتقـد أننـا يتعين علينـا مواصلــة مراقبـة الحالـة كـي لا تتحـول إلى خطـر في المستقبل يسبب صعوبات للكثيرين.

لقـد تصـرف مجلـس الأمـن بسـرعة لتـأييد إدارة الأمـم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في تقديم المساعدة لمواجهة الفيضانات في تيمور الغربية، وأعتقد أن أعمالنا هنـاك تشكل نموذجا للتعاون الدولي في حالة إنسانية ساعد عـددا مـن أسـر اللاجئين في اتخاذ قرار بالعودة إلى تيمور الشرقية.

إن قرار إرسال هذه الطائرات العمودية التابعة لإدارة الأمـم المتحـدة الانتقاليـة في تيمــور الشـرقية – في اعتقـادي – كان دليلا ملموسا على أن عملية الإدارة الانتقالية يمكـن أن تساعد شعب تيمور الشرقية كله، كمـا مكننـا مـن العمـل في جهد يتسم بالتعاون التام مع إندونيسيا وسيساعد في إقامـة

المزيد من الروابط والتعاون. وأود أن أثني أيضا على قرار الأمين العام بالطلب إلى السيد فييرا دي ميللو بأن يسافر إلى فيجي ليسلم رسالة قوية تعبر عن القلق بشأن الحالة هناك. وأعتقد أن من الواضح أن تلك حالة نتابعها عن كثب بالغ. لقد طالبنا بالإفراج الفوري عن الرهائن، ونحث بالتأكيد شعب فيجي كله على حل هذه الأزمة بطريقة سلمية ووفقا لدستور فيجي.

فيما يتعلق بالشرطة المدنية في تيمور الشرقية، أعتقد أن من الضروري أن تتوفر لها الوسائل حتى تقوم بمسؤولياتها بفعالية. وفي بعض المناطق، بما فيها ديلي والأقاليم الغربية، الشرطة المدنية مسلحة الآن، ولا نزال نعتقد أن هذه السياسة ينبغي النظر فيها في أنحاء إقليم تيمور الشرقية. وأنا أعلم أن هذا أمر تجري الأمم المتحدة مناقشة فيه، وأعتقد أن من المهم أن تكون هناك سياسة متسقة في أنحاء الإقليم، وعلى وجه الخصوص في المناطق التي توجد بها احتياجات خاصة ميدانيا.

إن الإدارة الانتقالية الآن بصدد الشروع في إقامة نظام قضائي فعال، وهذا مجال نتابعه باهتمام خاص. وسأكرر رواية لأظهر فقط مدى تطور الأمور. هناك الآن نظام قضائي في تيمور الشرقية وقاض مدرب حديثا يترأس جلسة استماع بشأن مشروعية استمرار احتجاز عضو جماعة ”فالنتيل“ المتهم بقتل عضو ميليشيا يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر. وقد حضر جلسة الاستماع هذه ٥٠ فردا، صحفيون محليون ودوليون وأسرة المتهم. وبالنسبة لنا، كان هذا عملا قضائيا طبيعيا من شأنه أن يحدث في أي وضع طبيعي. وقد لاحظ خوسيه راموس هورتا أن هذه كانت القضية الأولى التي ترأسها قاض من تيمور الشرقية في قاعة محكمة في تيمور الشرقية في حوالي ٥٠٠ عام. وأعتقد أن العبرة من تلك الرواية القصيرة هي أن أفرادا تمكنوا من أن يحدثوا تغييرا في تيمور الشرقية. ولا بد أن تفخر الأمم المتحدة بحق بمنجزاتها.

في الختام، أضيف فقط أن الشعب في تيمور الشرقية يناقش الآن بشكل نشط مع المجتمع الدولي، والبنك الدولي، ومع مستثمرين محتملين كيفية تنمية بلدهم. وأعتقد أن على المجتمع الدولي أن يظل مهتما بتيمور الشرقية - وكونها لم تعد تحتل الصفحات الأولى لا يعني أنه لا توجد احتياجات شديدة هناك، من بينها استمرار شراكة المجتمع الدولي المستدامة، وإن كانت بمعناها التقليدي فيما يتعلق بالتجارة والسياسات الاقتصادية والاستثمار والوظائف القضائية، ومن دواعي التقدير لأفراد الإدارة الانتقالية ولشعب تيمور الشرقية أن المناقشات تتحول الآن إلى الأنشطة اليومية بشكل أكبر من تحولها إلى الأزمة التي كنا نتعامل معها منذ شهور قليلة.

ومرة أخرى، أثني على الأمم المتحدة لجهودها.

السيد تكسيرا دا سيلفا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في شكر السيد العنابي، وأن يشير أيضا إلى أننا ندرك تماما قدر وصعوبة المهام التي تواجهها الإدارة الانتقالية، وكذلك التقدم المنجز الذي لا يمكن إنكاره. إن الخطى قد تبدو بطيئة. لكن من الواضح أن هذا يمكن أن تفسره الحالة التي تجد تيمور الشرقية نفسها فيها، وأيضا مصاعب تعبئة الموارد البشرية والمالية على حد سواء. وهذا حقيقي على وجه الخصوص لأن تيمور الشرقية، بعد أحداث العام الماضي المأساوية، لم تعد الآن تحتل أخبارها الصفحات الأولى في الصحف كما لا نرى في إذاعات الأخبار، وهذا بالتحديد لأنه لا توجد مأساة. لكن المشكلة هنا هي أن الاهتمام الدولي والرأي العام قد خفت حدهما.

لدي مجموعتان من التعليقات والأسئلة التي أريد توجيهها إلى السيد العنابي، بالإضافة إلى تلك التي وجهها فعلا المتكلمان السابقان. وسأتناول المسألة الأمنية أولا:

تكلم السيد العنابي عن معدل الجريمة الذي لا يزال مرتفعا: هل هذه جريمة معتادة، جريمة اقتصادية، أم أنها أعمال بدوافع سياسية ترتكبها عناصر منعزلة أو عناصر مليشيا مناهضة للاستقلال منظمة؟

وسؤالي الثاني المتعلق بالأمن بشأن تقسيم العمل بين الجيش والشرطة التابعة للإدارة الانتقالية. وهذه مشكلة لا نزال نواجهها في عمليات أخرى - وأقصد بشكل خاص عملية كوسوفو، حيث قد يبدو الخط الفاصل، عند تحقيق الاستقرار لبعض الأوضاع، غير واضح بعض الشيء بين اختصاص الشرطة الدولية واختصاص الوحدات العسكرية.

وفيما يتعلق بالحوادث التي وقعت، سمعت السيد العنابي يذكر تدخل الشرطة: ما هي المهمة الخاصة بالقوات العسكرية التابعة للإدارة الانتقالية، وهل هناك معايير واضحة لتقسيم المهام بين الشرطة الدولية والوحدات التي هي بالتحديد عسكرية؟ إن أي تفسير يقدم هنا سيكون محل ترحيب. ونلاحظ أن الإدارة الانتقالية قررت خفض القوة العسكرية بمقدار ٥٠٠ رجل بحلول تشرين الأول/أكتوبر؛ وهذه تبدو لنا خطوة في الاتجاه الصحيح. وبعد تشرين الأول/أكتوبر، هل هناك خطط أخرى لزيادة خفض العنصر العسكري، أم هل يعتقد بأن من الضروري عدم التسرع بالنظر إلى الوضع؟ لكن لكي نقيم هذا تقييما صحيحا، من الضروري أن يتوفر لدينا رأي واضح بشأن تقسيم العمل بين وحدات الشرطة والوحدات العسكرية.

نقطتي الأخيرة في هذا المجال: هل يمكن للسيد العنابي أن يوفر معلومات أكثر فيما يتعلق بتدريب الشرطة المحلية، مادام الهدف الفعلي هنا كان توفير شرطة محلية تحل محل وحدات الشرطة الدولية؟

تعليقي الثاني يكمل السؤال الذي طرحه السفير إلدون المتعلق بمشكلة تمويل صناديق استئمان الإدارة الانتقالية والصناديق الاستئمانية التابعة للبنك الدولي. إن هناك دعامة ثالثة هنا يجب ألا ننساها: ميزانية حفظ السلام، الميزانية الخاصة بالإدارة الانتقالية. وأية مؤشرات تتعلق بحالة المساهمات والفجوة القائمة بين الميزانية اللازمة والمساهمات ستكون محل ترحيب، لأن هذه المهمة تحتاج فوق كل شيء إلى أن تعمل. ألا تمثل حالة المساهمات الحالية عقبة أمام الأداء الملائم لهذه المهمة؟

السيد فاموس - غولدمان (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

أولا، أود أن أعرب عن تعازي كندا في فقد الأرواح الذي وقع نتيجة الفيضانات التي حدثت مؤخرا في تيمور الشرقية وتيمور الغربية، وأن أهنئ وكالات المعونة والإدارة الانتقالية والحكومة الإندونيسية على جهودها المشتركة.

وبالانتقال إلى مسألة اللاجئين، نشعر بالتشجيع إزاء قرار الحكومة الإندونيسية باعتماد فترة انتقالية تتجاوز تاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، وهو الموعد النهائي لعودة لاجئي تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية. وتعتقد كندا أن العودة المبكرة والطوعية لهؤلاء اللاجئين أو إعادة توطينهم بصورة دائمة في أندونيسيا أمر ضروري بالنسبة لأمنهم وللاستقرار في كل من تيمور الشرقية وتيمور الغربية.

وفي حين يواصل اللاجئون تسجيل أسمائهم للعودة إلى تيمور الشرقية، نشعر بالقلق إزاء البطء المتزايد في هذه العملية نتيجة ضعف الخدمات الأساسية والبنى التحتية في مجتمعات العائدين، ومسألة التعويضات التي لم تحل بعد فيما يتعلق بموظفي الحكومة السابقين في تيمور الشرقية، واستمرار وجود الميليشيا والحملات الإعلامية المضللة في مخيمات تيمور الغربية.

ونحن نرحب بإقدام الحكومة الإندونيسية مؤخرا على إنشاء هيئة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وهي الانتهاكات التي أثارتها لجنة التحقيق الإندونيسية في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية وتقارير الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن يجري التحقيق في هذه التقارير على أيدي قضاة مستقلين ونزيهين بما يتفق مع معايير القانون الدولي. والمهم كذلك أن يتعرض المسؤولون عن الاعتداءات المرتكبة في تيمور الشرقية للمساءلة. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بمذكرة التفاهم التي أصدرتها مؤخرا إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والحكومة الإندونيسية والتي تنص على تبادل المساعدة في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

وأخيرا، وعلى غرار المتكلمين السابقين، أود أن أنوه بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على رغم الصعوبات القائمة على أرض الواقع. وكندا تؤيد استراتيجية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية المتمثلة في التشاور مع أبناء تيمور الشرقية وإشراكهم عن كثب في إعادة بناء الإقليم وإدارته. وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع إزاء القرار الذي اتُخذ مؤخرا بإنشاء مجالس استشارية للمقاطعات تجمع ممثلين من المجتمع المدني في تيمور الشرقية وممثلين من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على الصعيد المحلي.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أشكركم خالص الشكر، سيدي، على إجراء هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن تيمور الشرقية. ونشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر ما طرأ على الحالة السائدة في ذلك الإقليم. فهي تبين بوضوح أنه منذ إحاطته الإعلامية الأخيرة، أحرزنا أيضا بعض النجاح، الأمر الذي يدعونا إلى الشعور بالارتياح. لذلك نبدأ كلامنا بالإعراب عن تقديرنا العميق لفريق الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، سرجيو فييرا دي ميللو. ولقد اعتقدنا أنه كان من الممكن أن ينضم إلينا هذه المرة وأن يقدم لنا إحاطة إعلامية.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، فإن التقارير الأخيرة تفيد بأنه منذ أوائل أيار/مايو، حصل تراجع كبير في عدد اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية. ومما يدعو إلى مزيد من القلق، هو أن السبب المزعوم يعود إلى المضايقات التي يتعرض لها اللاجئون داخل تيمور الشرقية. ونود أن نذكر هنا بأننا علَّقنا أهمية خاصة على هذه المسألة في جميع البيانات التي أدلينا بها في الماضي. ومن الأهمية بمكان أن نكفل سلاسة عملية عودة اللاجئين بغية أن يشعروا بالثقة وأن يسهموا أيضا إسهاما إيجابيا في مسألة المصالحة الوطنية. وينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل تشجيع اللاجئين على العودة، وينبغي أن يقوم ذلك على أساس إحراز تقدم حقيقي على الأرض في المجالات المهمة بالنسبة لهم.

وفي سياق تشجيع عناصر الميليشيا على انسحابهم منها، نود أن نرحب بالمبادرة التي اتخذتها حكومة إندونيسيا بالطلب إلى هؤلاء الجنود إما بالانضمام إلى برامجها المعدة لإعادة التوطين أو الاستقالة والعودة إلى تيمور الشرقية. وتوضيح الخيار لهؤلاء المشاغبين يشكل نهجا إيجابيا جدا نعتقد أن من شأنه أن ييسر عمل الأمم المتحدة إلى حد كبير.

وفيما يتعلق بالإدارة المدنية والقضائية، نلاحظ مع التقدير الدلائل على قيام إدارة فعالة في الأيام الأخيرة الماضية. فافتتاح برامج الخدمات المدنية والبدء بتوفير التدريب للموظفين في تيمور الشرقية تطوران هامان جدا، ونحن نشيد بالجهود التي بذلتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تحقيقا لذلك. ونعتقد أن القانون الذي اعتمد مؤخرا بشأن إنشاء مكاتب لممثلي الحكومات الأجنبية سيهيئ الفرص لقيام تفاعل أكبر مع المجتمع الدولي، وييسر

الاتصال والتفاهم معه بشأن الحالة على أرض الواقع في تيمور الشرقية. ويسعدنا أن نلاحظ أن الإدارة بدأت تجبي الضرائب الجمركية التي ستساعد على تحسين الحالة المالية. والنظر لأول مرة في حالة من حالات الاحتجاز هو أيضا دلالة طيبة على أن السلطة القضائية قد بدأت عملها.

إن الفيضان الكبير الذي حدث مؤخرا في تيمور الغربية سبَّب حالة صعبة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. فلقد وافق المجلس على توصية الأمين العام بوجوب أن تستجيب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لطلب حكومة إندونيسيا بالمساعدة. وحسبما ذكرنا وقتئذ، فإن هذه العملية والأشخاص المعنيين بها ينبغي أن تشملهم ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ومن شأن ذلك، أن يكون بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة الانتقالية، خطوة إضافية أخرى نحو قيام تعاون أوثق مع حكومة إندونيسيا وهو ما نرغب فيه.

ونرحب بالعمل التحضيري لمؤتمر المانحين الذي سيُعقد في لشبونة الشهر المقبل. ونشعر بالتشجيع أيضا إزاء أن مختلف مشاريع التوظيف تسهم في معالجة حالة البطالة السائدة، حسبما أفادنا به السيد العنابي.

وأخيرا، ما زال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء حالة القانون والنظام السائدة، حيث تخلِّف أثرا ضارا على عودة اللاجئين والفرص المتاحة لبرامج التنمية.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، نود أن نعرب عن ارتياحنا إزاء أن إجراء إحاطات إعلامية مفتوحة بشأن تيمور الشرقية أخذ يصبح جزءا من العمل العادي لمجلس الأمن. ونعتقد أن هذا أمر مبرر تماما في ضوء الحالة السائدة في الإقليم والاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لهذه المسألة.

إن تقييمنا للتطورات التي تشهدها الحالة في تيمور الشرقية والنشاط الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يتوافق مع التحليلات التي تضمنتها بيانات أعضاء المجلس. وإنني لن أكرر ذلك حرصا على توفير الوقت. ولكنني أود أن أضيف أننا نتابع بقلق مع المجتمع الدولي بأسره التقارير المتعلقة بتطور الحالة الطارئة الناشئة عن الفيضانات في تيمور الغربية. ونحن نتقدم بتعازينا حيال الخسارة في الأرواح، ونعتقد أننا يجب أن نعرب عن الارتياح للمساعدة التي قدمتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى السلطات الإندونيسية للتغلب على الآثار المترتبة على تلك الكارثة الطبيعية.

والنشاط الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيمور الشرقية هو اختبار جاد لفعاليتها، وممكن أن يحل شتى أنواع المشاكل. ونشيد على النحو الواجب بالجهود الناجمة التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبشخص الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو.

السيد مارسيكو (الأرجنتين) (تكلم بالأسبانية): أود أولا أن أشكر السيد العنابي على المعلومات الشاملة والمفيدة التي قدمها لنا. ونلاحظ مع الارتياح التطور الإيجابي الذي تشهده الحالة في تيمور الشرقية ولا سيما حالة الأمن فيها. وينبغي التأكيد على أنه منذ أوائل آذار/مارس، لم يسجل وقوع حوادث على امتداد حدود الإقليم، وإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية نجحت في إقامة تعاون طيب مع السلطات العسكرية في إندونيسيا. ومن المفيد أن نرى أيضا تزايد مشاركة زعماء تيمور الشرقية في عملية صنع القرارات المتعلقة بمستقبل الإقليم.

وفي اعتقادنا أن هذه المبادرة من جانب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ستمكن من تهيئة

الظروف المواتية لإنشاء المؤسسات الضرورية - والإطار السياسي الأساسي للحياة المستقلة في تيمور الشرقية.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير وامتنان جمهورية الأرجنتين للأداء الممتاز للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو وسائر موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وعلاوة على ذلك، فإننا نهنئ السلطات الإندونيسية على موقفها المتسم بالتعاون تجاه الأمم المتحدة، والذي تجلى الدليل الواضح عليه في العملية القضائية التي بدأت ضد المسؤولين عن أحداث العنف المثيرة للأسف التي وقعت في عام ١٩٩٩.

ونحن على ثقة من أن هذا الاتجاه الإيجابي سيساعد أيضا على حل مشكلة اللاجئين في تيمور الغربية.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة السائدة في جزيرة تيمور، أود أن أعرب عن تضامن شعب وحكومة الأرجنتين وأسفهما إزاء الفيضانات الخطيرة التي حدثت مؤخرا. وبهذه المناسبة، فإننا نأمل أن تساعد معونة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، والمساعدات المقدمة من الوكالات الإنسانية الدولية على تخفيف معاناة المتضررين من الفيضانات. كما يراودنا الأمل أيضا أن تسهم مساعدة الأمم المتحدة في تبديد المعلومات المضللة والأفكار المكونة سلفا التي ما زالت رائجة فيما يبدو في بعض مخيمات اللاجئين. وهذا من شأنه تيسير عودة الناس هناك إلى تيمور الشرقية.

وأخيرا، أود أن أسأل السيد العنابي عن التطورات الجارية في المحادثات المتعلقة بمستقبل القوات المسلحة التابعة لجبهة تحرير تيمور الشرقية، وخاصة في ضوء موقف زعماء تيمور الشرقية من إنشاء قوات مسلحة للدولة المستقلة في المستقبل.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): مثلما فعل من سبقني من المتكلمين، أود أن أشكر السيد الهادي العنابي على ما قدمه لنا بعد ظهر اليوم من استكمال واف لمعلوماتنا عن الحالة في تيمور الشرقية.

وما زالت ماليزيا ترى أن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية تكتنفها المصاعب. ونحن نسلم بالمهمة الشاقة الملقاة على عاتق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وعلى عاتق المجتمع الدولي، كما نعترف بالإحباطات التي يفاقم من الشعور بها، من بين أمور أخرى، التوقعات المبالغ فيها من جانب شعب تيمور الشرقية. وبطبيعة الحال تضطلع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بجهد ممتاز وهي تحظى بتأييدنا التام. ونود في هذا الصدد أن نثني بصفة خاصة على السيد سيرجيو فييرا دي ميللو وموظفيه لما أبدوه من قدرة مهنية عالية المستوى في تنفيذ الولاية الشاقة المناطة بهم.

ونحن ننوه بالتطورات الأخيرة في تيمور الشرقية فيما يتعلق بإرساء الأساس لتنمية البلد في المستقبل. ومن بين هذه التطورات بث أول برنامج تليفزيوني بنجاح من تليفزيون إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في ١٨ أيار/مايو. كما ننوه أيضا بتقديم مشروع تنظيم البث الإذاعي إلى المجلس الاستشاري الوطني في نفس اليوم. ونرحب في الوقت ذاته، بإعادة افتتاح الخدمة البريدية في ديلي بتيمور الشرقية في الشهر الماضي، وهو جزء من الإعمار الجاري في تيمور الشرقية. وتشكل هذه التطورات خطوات إضافية على طريق إيجاد إحساس بالملكية بين أهالي تيمور الشرقية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لاستجابتها السريعة فيما يتعلق بمواجهة حالة الطوارئ الأخيرة في تيمور الغربية التي نجمت الفيضانات الواسعة النطاق هناك. ونلاحظ أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قد أرسلت طائرتي هليوكبتر في ١٨ أيار/مايو لإجلاء ضحايا الفيضانات ولإيصال إمدادات

الإغاثة الإنسانية. ونود في هذا الصدد أن نبرز حسن النية الذي أبدته الحكومة الاندونيسية في تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة من أجل التخفيف من المشاق التي تكبدها اللاجئون من تيمور الشرقية ولتيسير تنسيق جهود الإغاثة لمواجهة الفيضانات في نوسا تينفادا.

كما ننوه بما سمعناه من السيد العنابي توا وأثلج صدورنا، ومفاده أنه على الرغم من استمرار وجود بعض الصعاب المتبقية، فإن الحالة الأمنية مستقرة بوجه عام في تيمور الشرقية وبأن نشاط الميليشيات في المناطق الحدودية قد تقلص. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الأنباء عن أحداث العنف والجرائم في تيمور الشرقية، ونجد أن هذه الحالة مثيرة للقلق. ونود، بصفة خاصة، أن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء ما تردد من أنباء عن أحداث العنف الديني والمضايقات الموجهة للأقليات الإثنية والدينية في تيمور الشرقية، كما ذكر السيد العنابي توا في إحاطته الإعلامية. ونحن ندعو إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية هذه الأقليات. ونحث زعماء تيمور الشرقية على الحيلولة دون تكرار مثل هذا العنف والمضايقات، وعلى بذل جهود دؤوبة لتحقيق المصالحة الوطنية بين أهالي تيمور الشرقية وغرس روح التسامح والثقة والوئام بين السكان.

ونشعر بالتشجيع إزاء قرار إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إعلان سياسة عدم التساهل إطلاقا مع الأفراد الذين يحملون أدوات يمكن استخدامها كأسلحة، بعد الاضطرابات العنيفة التي حدثت في ديلي في نيسان/أبريل الماضي. ونود أن نرحب أيضا بعقد اجتماع لمدة يومين في جاكرتا في الفترة من ٢٤-٢٥ أيار/مايو بين ممثل الحكومة الاندونيسية وبين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لمناقشة المسائل المتصلة بالأصول والخصوم، والمحفوظات وغير ذلك من المسائل المعلقة منذ مفاوضات المائدة المستديرة الأخيرة، مثل المعاشات التقاعدية، ومشاكل الحدود وإنشاء لجنة مشتركة للحدود.

وإننا نلاحظ ما تشيعه أزمة اللاجئين من ضغط عصبي في أوساط السكان المحليين من حيث زيادة التكدس وشغل الأراضي في تيمور الغربية. وترى ماليزيا أن أنجع الحلول لأزمة اللاجئين ينبغي أن يتضمن إمكانية إعادة التوطين. ونرحب بقرار حكومة إندونيسيا بشأن تحسين توزيع حصص الأغذية والخدمات الأساسية في المخيمات في تيمور الغربية. ونود أيضا أن نرحب بافتتاح أول معبر حدودي بين تيمور الشرقية وإندونيسيا في ٣ أيار/مايو وهو خطوة إيجابية أخرى في اتجاه التطبيع.

وفي الختام، نؤمن إيمانا راسخا بأنه يتعين على المجلس مواصلة متابعة تطورات الحالة في تيمور الشرقية بانتظام ومواصلة هذا الشكل من أشكال الاحاطة الاعلامية العلنية، والذي يعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه سيفيد أيضا عضوية منظمتنا بعامة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

السيد فان والصوم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): ونحن أيضا نود أن نشكر مساعد الأمين العام السيد العنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية والزاخرة بالمعلومات. وقبل التعليق على بعض المعلومات التي تلقيناها منه اليوم، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقدير وفدي لكل ما تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أعمال في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتركيز على تيمور الغربية. إن وفدي يشعر بالقلق لأن آلاف عديدة من اللاجئين ما زالت موجودة هناك. ولدي بضعة أسئلة محددة، وسأغدو ممتنا للسيد العنابي إذا أمكنه إعطائي أجوبة محددة عليها بالمثل، على الرغم من إدراكي بأن ذلك قد لا يتسنى دائما.

ويتعلق سؤالي الأول بعملية تسجيل اللاجئين في المخيمات في تيمور الغربية. ونود أن نعرف كيف يجري ذلك التسجيل على وجه التحديد. هل التسجيل هو مجرد تعداد للأفراد، أم أن اللاجئين يسألون عن أماكن إقامتهم الأصلية في تيمور الشرقية، وعما إذا كانوا يرغبون في العودة، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يعودوا؟ والسؤال الأخير يتسم بأهمية واضحة لصلته بالموضوع.

وسؤالي التالي هو عن متى ستكتمل عملية التسجيل، ومتى ستتوفر نتائجها.

وكان يفترض أن يكون العديد من اللاجئين المتبقين من المؤيدين لإندونيسيا. فهل يمكن أن توضح الأمانة العامة الجهود التي بذلت لإقناع هؤلاء الأشخاص بأن بإمكانهم العودة بسلام، وأن تخبرنا إلى أي مدى أحدثت هذه الجهود أثرها المطلوب؟ وبالطبع، يقود هذا إلى السؤال الأساسي وهو ماذا يجري عمله في تيمور الشرقية لضمان توفر الأمن لعودة هؤلاء الأشخاص بالفعل؟

ويساور هولندا قلق بالغ من أنه، وفقا للمعلومات المتوفرة لدينا، لا يزال نشاط المليشيا والترهيب مستمرا، خاصة في كوبانغ، حيث يوجد حضور بارز لقادة التيموريين الشرقيين والجيش الإندونيسي وقادة المليشيا الذين أعيدوا من تيمور الشرقية. ومن الواضح أن أفرادا من القوات المسلحة الإندونيسية لم يندمجوا بعد في نظم القيادة والضبط العسكريين، بل ما زالوا مقيمين بمخيمات اللاجئين. ونحن مقتنعون بأن السلطات المركزية في جاكرتا تحاول كبح جماح المليشيات، ونقدر الصعوبات التي قد تجدها في جعل توجيهاتها تنفذ بالكامل على أرض الواقع. ومع ذلك يتعين على حكومة إندونيسيا أن تصعد جهودها في هذا الصدد. ونحن إذ نذكر إندونيسيا بمسؤولياتها في تيمور الغربية، لا نتدخل في شؤونها الداخلية.

واسمحوا لي أن أكرر خلاصة الفقرة ١٢ من القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، الذي اتخذ قبل سبعة شهور بالضبط. ففي تلك المناسبة شدد مجلس الأمن على أن من مسؤولية السلطات الإندونيسية أن تتخذ تدابير عاجلة وفعالة لضمان سلامة عودة اللاجئين في تيمور الغربية ومناطق أخرى في إندونيسيا إلى تيمور الشرقية، وضمان أمن اللاجئين، والطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم، وخاصة بكبح أنشطة العنف والترهيب التي تقوم بها المليشيات هناك. ولا يزال كل ذلك في محله اليوم، باستثناء كلمة ''عاجلة''، التي بالطبع فقدت معناها في قرار عمره سبعة شهور.

وفي الجانب الإيجابي، من المشجع أن نسمع أن التعاون بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والقوات المسلحة الإندونيسية على طول الحدود يتطور بصورة تبعث الارتياح. ومع ذلك ينبغي للمجلس الاحتراس من أن يستنتج من هذا أنه يمكن الآن تخفيض العنصر العسكري للإدارة الانتقالية. وترى هولندا أن المجلس، كجزء من العملية المؤدية إلى إمكانية اتخاذ قرار بهذا الشأن، ينبغي أن يتلقى إحاطة إعلامية منفصلة عن الحالة العسكرية والأمنية في تيمور الشرقية، بما في ذلك حالة المليشيات في تيمور الغربية. وعلى أساس تلك الإحاطة يمكن للمجلس أن يقرر حينئذ بشأن قوام العنصر العسكري المطلوب لتمكين الإدارة الانتقالية من تنفيذ ذلك الجزء من ولايتها الذي يتعلق بتوفير الأمن في جميع أرجاء تيمور الشرقية.

هذه مسألة هامة بالنسبة لوفدي. ففي تشرين الأول/أكتوبر، عندما ناقشنا صياغة القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، دافعت هولندا بقوة عن زيادة عدد القوات العسكرية إلى ٨ ٩٥٠ فردا، مثلما أوصى بذلك الأمين العام. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أبلغنا السيد العنابي أن الإدارة الانتقالية كانت تستعرض آنذاك إمكانية خفض قوام العنصر العسكري، ووعدنا بأن تُبلَّغ نتائج ذلك الاستعراض إلى

مجلس الأمن. و لم نسمع اليوم أي شيء يمكن أن يوصف بأنه نتيجة لذلك الاستعراض، ولكن بدلا من ذلك أُبلغنا بالقرار القاضي بتخفيض قوام العنصر العسكري من ٨ ٣٩٦ إلى ٧ ٨٩٦ فردا بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

كنا نتوقع إجراء مختلفا نوعا ما. فإذا سمحت الأحوال السلمية في الجزء الشرقي من تيمور الشرقية ببعض التخفيض، فإن هناك أيضا خيار نقل القوات الذي كان يمكن النظر فيه. وعلى أي حال، يرى وفدي أنه ينبغي إتاحة الفرصة لمجلس الأمن للنظر في الحالة العسكرية والأمنية برمتها، ونحن نتطلع إلى إحاطة إعلامية خاصة بهذا الموضوع، إما في جلسة مفتوحة أخرى أو في مشاورات المجلس بكامل هيئته.

ونتطلع إلى تلقي دراسة الخبراء المستقلين التي يجري إعدادها حاليا بشأن إمكانية إنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية. فمتى يمكننا أن نتوقعها؟ من الواضح أنه كانت هناك أسئلة عما إذا كان من المستصوب للأمم المتحدة أن تشارك في إنشاء قوة عسكرية. وتعتبر هولندا من جانبها أن من المستصوب تماما ومما يتوافق مع ولاية الإدارة الانتقالية المتمثلة في بناء الدولة في تيمور الشرقية، أن تعالج الأمم المتحدة أيضا إنشاء قوة عسكرية بغرض الدفاع عن النفس.

وبالطبع يمكن طلب المساعدة بالخبرة من البلدان الصديقة، وربما يشمل ذلك بعض البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ولا يستثني إندونيسيا بشكل تلقائي. ونحن مدركون جيدا للحساسية المتعلقة بهذا الموضوع، وهذه بالطبع ينبغي أن تؤخذ في الحسبان. ولكن يجب أن يتبين لنا أيضا أن تيمور الشرقية المستقلة ستنشيء في نهاية المطاف قوة عسكرية، ومن الأفضل أن يتم هذا في وقت وبطريقة يتيحان الفرصة للمجتمع الدولي أن يضمن أن إنشاء تلك القوة، شأنه شأن الهياكل الأمنية الأصلية الأخرى في تيمور الشرقية، يتوافق مع معايير الرقابة المدنية، والمحاسبة الديمقراطية، ومراعاة المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

ويمكن تضمين مقياس للمدى الذي تستوفي فيه تلك الهياكل الأمنية المعايير المذكورة، في المهام المعيارية التي يمكن استخدامها، وفقا لما يقوله السيد العنابي، لقياس استعداد تيمور الشرقية للاستقلال. فهل يوافق قادة تيمور الشرقية تماما على تلك المهام المعيارية؟ وهي تعتزم الأمانة العامة زيادة تطوير المهام المعيارية؟

وأخيرا، بعد أن ذكرتُ التعاون العسكري بين الإدارة الانتقالية والقوات الإندونيسية المسلحة، أود أيضا أن أتطرق لمسألة التعاون في مجال حقوق الإنسان والشؤون القانونية على أساس مذكرة التفاهم الموقع عليها في ٧ نيسان/أبريل.

يهم هولندا كثيرا أن تسمع عن الطريقة التي يتبلور بها هذا التعاون، وخاصة فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومحاكمة مرتكبيها. ومؤخرا، ذكر المدعي العام الإندونيسي، السيد داروسمان، أن أولى المحاكمات ربما تجرى في هذا الشهر.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود، شأني شأن المتكلمين السابقين، أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد العنابي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن الحالة في تيمور الشرقية. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وموظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ونلاحظ بوجه خاص أن الإدارة الانتقالية وجهت تركيزها وضاعفت جهودها في الأشهر الأخيرة لضمان أن يكون شعب تيمور الشرقية مشتركا أكثر فأكثر في عملية إعادة التأهيل والإعمار. وهذا، في رأي وفدي، هو السبيل

الوحيد إلى استدامة المؤسسات في تيمور الشرقية وضمان إنشاء القدرة والملكية المحلية اللازمة.

ونحن نرحب بالافتتاح الحديث لمقر الخدمة المدنية الذي سيوفر التدريب والذي يضم في الواقع مقر لجنة الخدمة المدنية. وسوف نتابع عن كثب التقدم في التدريب في مجال الإدارة الأساسية وفي القيادة والمهارات الإشرافية. كما يجب الثناء على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على تحركها السريع نحو إنشاء الوحدات والإدارات التي يمكن أن تشكل الأساس لوكالات تيمور الشرقية الحكومية مستقبلا.

وفي الوقت نفسه، يؤمن وفدي بأنه يتعين العناية بضمان ألا يكون الهيكل باهظ التكاليف من حيث تشغيله بالنسبة لتيمور الشرقية المستقلة. فهي، على أية حال، إقليم صغير يقل عدد سكانه عن مليون شخص معظمهم من المزارعين.

لقد أبلغنا السيد العنابي أن حالة القانون والنظام تحسنت. ومع ذلك يظل دور وفعالية عنصر الشرطة المدنية في الإدارة المؤقتة حاسم الأهمية في المحافظة على القانون والنظام وتطوير قوة شرطة لتيمور الشرقية يعول عليها وتتمتع بقدرة مهنية وحيادية. وهكذا فإننا نحث على إعطاء أولوية عليا للانتشار السريع والكامل لهذا العنصر من عناصر البعثة.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا لأسر من فقدوا أرواحهم في الفيضان الأخير. ونلاحظ أن هذا الفيضان أثّر أيضا على مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية وعلى ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٥٠ شخص. ويجب امتداح الإدارة الانتقالية والوكالات الإنسانية على استجابتها السريعة للأزمة. كما تمتدح حكومة إندونيسيا على إجراءاتها ونلاحظ جهودها في تنسيق الإغاثة.

يبلغ عدد العائدين من اللاجئين إلى تيمور الشرقية ما يزيد على ٠٠٠ ١٦١. ورغم أن عدد العائدين يبدو أنه يبين أن هناك مستويات متزايدة من الثقة في الحالة في تيمور الشرقية، وإن الخوف على السلامة الشخصية ربما يكون قد تقلص، فمن الأهمية بمكان تهيئة الظروف للعودة السلمية والآمنة، إذا أريد للذين لا يزالون في مجتمعات اللاجئين أن يعودوا. وفي اعتقادنا أن هذا العامل عامل هام في عملية إعادة التوطين.

لا تزال حالة العمالة في تيمور الشرقية مصدر قلق لوفدي. ونلاحظ أن برنامج التوظيف المؤقت وفر العمالة لعدد من الأشخاص في المناطق الـ ١٣ لتيمور الشرقية، في نطاق متسع من المجالات. ونحن مسرورون من أن هذه المبادرة ولدّت العمالة، ولكننا لا نزال مهتمين بأن مبادرة العمالة هذه يجب أن تركز على إعادة التأهيل على المدى الطويل. فالنهج المتسرع يترك ثغرات على المدى الطويل ويولّد المشاكل.

ووفدي سيسره أن يسمع عن التقدم في مشاريع الأعمال الصغيرة التي يتولى البنك الدولي الريادة فيها بتوفيره القروض للمشاريع التميورية الشرقية وإحياء الاقتصاد المحلي. ونحن، مثل وفد المملكة المتحدة، نود أيضا أن نسمع المزيد عن الصندوق الاستئماني لبرنامج تيمور الشرقية ولا سيما في ميدان الزراعة. كما نرحب ببرنامج قطاع الصحة الذي يوفر الدعم للسلطة الصحية المؤقتة والذي سيعيد تجديد النظام الصحي ويضع السياسات والنظم المناسبة.

وانتقالا إلى موضوع آخر، فإننا لا نزال نعتقد أنه يجب تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية إلى العدالة. ونظرا للمعلومات التي قدمها السيد العنابي، فإن من الواضح أنه يجب أن تستمر الإدارة الانتقالية في أعمالها الاستقصائية ورصدها لانتهاكات

حقوق الإنسان. كما نود أن نشكر حكومة إندونيسيا على التعاون الذي أظهرته مع الإدارة الانتقالية. ونأمل أن يجذب مؤتمر المانحين في لشبونة، المقرر عقده في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه الأموال المطلوبة، ونود أن نشكر الحكومات التي سبق أن ساهمت في تنمية تيمور الشرقية.

في الختام يعترف وفدي بأن التحديات في تيمور الشرقية كبيرة حقا، ولكن تم إحراز تقدم ملحوظ في عدد قليل من الشهور. والعملية هناك تدريجية سيبرز في نهايتها بلد جديد مستقل وقوي. وهكذا فإننا سوف نواصل دعم أعمال الإدارة الانتقالية ونظهر تضامننا مع شعب تيمور الشرقية.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية) أود أن أشكر السيد العنابي على بيانه المفيد والمليء بالمعلومات عن الحالة في تيمور الشرقية. ويقدر وفدي التقدم المستمر في أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بشأن الإدارة وإعادة البناء والإصلاح في تيمور الشرقية.

ونلاحظ مع التقدير أن المجلس الاستشاري الوطني يقوم بتأدية مهامه. ونكون ممتنين للغاية إذا سمعنا من السيد العنابي بالتحديد عن كيفية التقدم في المصالحة الوطنية بين أبناء تيمور الشرقية. ونحن نؤمن بأن هذا أحد العناصر الهامة للغاية في عملية السلام في تيمور الشرقية.

ونحن نثني بصفة خاصة على الجهود الشخصية للمثل الخاص للأمين العام السيد سرغيو فيرا دي ميللو. ويعد افتتاح أكاديمية الخدمة المدنية إنجازا إيجابيا للغاية، نظرا لأن الأكاديمية سوف تلعب دورا حيويا في التنمية المستقبلية للموارد البشرية في تيمور الشرقية. وبالمثل يشكل إنشاء أول إذاعة تلفزيونية في تيمور الشرقية، وافتتاح أول معبر حدودي بري بين تيمور الشرقية وإندونيسيا من التطورات الإيجابية.

ولا يمكن المبالغة في تأكيد الدور الهام لوسائط الإعلام خلال عمليات حفظ السلام.

وتبقى العودة الآمنة للاجئين من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية واحدة من السائل الرئيسية المعلقة فيما يتصل بالحالة في تيمور الشرقية. ومن سوء الطالع أن المليشيات مستمرة في حملتها في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. ونحن نأسف للعدد الكبير من الوفيات والدمار واسع النطاق الناتجين عن الفيضان الكبير الذي يستمر في مهاجمة تيمور الغربية. ومن سوء الطالع أن تضيف الطبيعة في هذا المنعطف الخطير إلى الوفيات والتشريد الواسع النطاق. ونحن نعرب عن تعاطفنا العميق وتعازينا القلبية.

ونحن نثني على الإدارة الانتقالية لجهودها لإنقاذ ومساعدة ضحايا هذه الفيضانات. ويحدونا الأمل أن تتاح الموارد الكافية لإنقاذ هذه الحالة. ونحن نود بصفة خاصة أن نؤكد أهمية مؤتمر لشبونة للمانحين في الشهر القادم.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): نضم صوتنا إلى أعضاء المجلس الآخرين في شكر الأمين العام المساعد على بيانه الشامل.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الإندونيسية بالتعاون مع الأمم المتحدة في حل جميع المشاكل المتصلة بعودة اللاجئين، فإن هذه القضية تظل مصدرا للقلق، وتستمر في الإسهام في زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة.

وقد أظهرت الفيضانات التي اجتاحت الجزء الجنوبي الشرقي من تيمور الغربية مؤخرا وأودت بحياة مئات الضحايا من أبناء تيمور الشرقية اللاجئين في تيمور الغربية، بمن فيهم النساء والأطفال، ضرورة التعجيل بعودة اللاجئين فوق أي اعتبار وبتهيئة الأوضاع الجيدة لإعادة دمجهم في مجتمع تيمور الشرقية.

ونعرب عن ترحيبنا بالتعاون المثمر بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبين الحكومة الإندونيسية، فضلا عن الوكالات المتخصصة العاملة في الميدان، الأمر الذي مكَّن من إعادة توطيد لاجئي تيمور الشرقية المتضررين في مناطق أخرى ومن توصيل المساعدات الإنسانية. كما نرحب بهدوء الحالة الأمنية، وهو في حد ذاته علامة مشجعة على إحراز تقدم في النشاط الاقتصادي وله أثر إيجابي على النظام العام، الذي ما برح من المجالات الحساسة التي تستلزم المتابعة بصفة يومية.

ومن الضروري أيضا تأكيد أهمية الجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية والإنجازات التي حققتها في مجال إيجاد الوظائف تلبية للحاجة المتزايدة إلى فرص العمل. وفي هذا الصدد، من المهم وضع سياسة عامة في هذا القطاع تتيح كفالة مشاركة أبناء تيمور الشرقية في تهيئة مناخ اقتصادي يؤدي إلى إقرار السلام.

ونرى أن الجانب الاقتصادي من الأولويات الرئيسية التي يتعين أن تحظى باهتمام خاص من المجتمع الدولي والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية. وتتطلب فترة ما بعد انتهاء الصراع وما لها من احتياجات إنسانية واقتصادية بذل جهود مكثفة حتى يتسنى توطيد دعائم السلام الطويل الأجل. ونعرب عن ترحيبنا بانعقاد مؤتمر المانحين في حزيران/يونيه القادم في لشبونه، الذي نرجو أن يجعل في الإمكان الإفراج عن موارد مالية إضافية تعد الحاجة إليها ماسة لتحسين الأوضاع المعيشية وإعادة بناء الهياكل الأساسية في البلد.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن تهاني وفدي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على كل ما تضطلع به من جهود في جميع المجالات، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها في الميدان.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أوجه لكم الشكر يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، كما أتجه بالشكر إلى السيد الهادي العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة بشأن الأنشطة التي تقوم بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والحالة في تيمور الشرقية خلال الشهر الماضي. لقد كانت الحالة بالغة الشدة في أعقاب الطوارئ الناجمة عن الفيضان الواسع النطاق. وكان من دواعي الحزن العميق أن يستمع وفدي إلى التقارير عن الخسائر الأليمة في الأرواح والدمار الواسع النطاق الذي أصاب الممتلكات في كل من تيمور الغربية والشرقية. فاستجابت الإدارة الانتقالية للموقف بصفة عاجلة وقدمت مساعدتها لجهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الإندونيسية. ونود أن نعرب عن تقديرنا لكل مَن شاركوا في هذه العمليات.

المسألة الأولى التي أود أن أتطرق إليها هي حالة اللاجئين. ومن دواعي سرور وفدي أن يعرف أن العدد الإجمالي للعائدين إلى تيمور الشرقية قد تجاوز ١٦٠ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية الشهر الماضي. ويمكن للمرء في الواقع أن يقيس النجاح المحرز صوب استعادة الأوضاع الطبيعية في تيمور الشرقية بعدد مَن قرروا العودة إليها. بيد أن من دواعي قلقنا أن إعادة التوطين من تيمور الغربية قد تناقصت، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على مدى الأسابيع القليلة الماضية، وذلك فيما يبدو بسبب تزايد التقارير عن المضايقات التي يتعرض لها أولئك العائدون داخل تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، يشدد وفدي على أهمية مواصلة بذل الجهود من قِبَل الإدارة الانتقالية وسائر الأجهزة الدولية المعنية من أجل تيسير عودة باقي اللاجئين في تيمور الغربية الذين يقدر عددهم بـ ١٢٥ ٠٠٠ لاجئ في أمان وكرامة إلى الأماكن التي نزحوا عنها. ومن الواضح أنه يتعين

إتاحة الفرصة لجميع هؤلاء الناس ليحددوا بحرية الجهة التي يريدون أن يذهبوا إليها ويستقروا فيها.

وتشكل إعادة البناء الاقتصادي في كثير من الأحيان جزءا لا يتجزأ من حفظ السلام. ونرى من الواضح أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تيمور الشرقية من المجالات التي تستدعي مزيدا من العمل وعلى قدر أكبر من التركيز. ومن الأمور المشجعة أن نسمع من السيد العنابي عن اشتراك الأمانة العامة في العمل بهمة مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى من أجل التعجيل بخطى كل من التبرعات الواردة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني والمبالغ التي يجري إنفاقها في الميدان.

وقد أشير إلى البدء في عدد من مشاريع الإصلاح. بيد أن من الأمور المخيبة للآمال أن التقدم المحرز في هذا الصدد كان شديد البطء في بعض الأحيان. وهذه المهمة، بطبيعة الحال، معقدة وتتطلب كذلك إسهاما ضروريا من جميع الشركاء. ويهمنا أن نتلقى إحاطة إعلامية عن الاتفاق الذي أُبرم مؤخرا مع البنك الدولي لتقديم منحة للمساعدة في إنعاش القطاع الصحي. ونرى أنه ينبغي أن يحظى هذا المشروع بالاهتمام على سبيل الأولوية.

وستكون قدرة العملية السياسية بكاملها في تيمور الشرقية قاصرة للغاية حتى يشارك السكان المحليون في الإدارة بمختلف شؤونها. ونرى أن تتصرف الإدارة الانتقالية من هذا المنطلق. فثمة تجارب كثيرة للتعاون الناجح على الصعيد المحلي بين سكان تيمور الشرقية وبين الوجود الدولي فيها منذ أقيمت المجالس الاستشارية للمناطق. وتعرب أوكرانيا عن تقديرها الرفيع للإدارة على العمل الهام الذي تواصل القيام به في تطوير القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع قيامها بإنشاء الخدمة المدنية. وفي هذا الصدد نعرب عن ترحيبنا بافتتاح أكاديمية الخدمة المدنية.

وإذا انتقلنا إلى مسألة الأمن، يبدو أن تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن الأمن وعبور الحدود ومرور اللاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية على طول خط الحدود بين تيمور الشرقية والغربية مُواكب لتوقعات المجتمع الدولي. وقد تناقص عدد الحوادث الرئيسية بدرجة كبيرة وفقا للإحاطة الإعلامية. والحالة الأمنية مستقرة بصفة عامة. بيد أن بعض المسائل ما زالت معلَّقة. وأود في هذا الصدد أن أشدد بصفة خاصة على الدور الهام الذي يؤديه عنصر الشرطة المدنية التابع للإدارة الانتقالية. وتمثل المهمة الأساسية للشرطة المدنية في الحفاظ على تواجد أمني في كافة أنحاء البلد، وعلى هذا النحو فإن استتباب القانون والنظام في تيمور الشرقية أمر ضروري لوفاء الإدارة الانتقالية بولايتها. وسيكون من دواعي امتناننا أن تعلِّق الأمانة العامة بمزيد من التفصيل على التطورات الأخيرة بشأن قوة الشرطة المحلية.

لقد استثمر المجتمع الدولي الكثير في عملية تحقيق المصالحة والتعمير في تيمور الشرقية. ولكن ستظل المشاركة الدولية لازمة على نطاق أوسع حتى من ذلك في تيمور الشرقية. وسوف تبقي أوكرانيا على مشاركتها النشطة في هذا السبيل.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب للأمانة العامة عن تقدير وفدي العظيم للمعلومات التي قُدمت، وأن أؤكد مجددا تأييدنا للجهود التي يبذلها الأمين العام في سياق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

في الإحاطة الإعلامية التي قدمت يوم ٢٧ نيسان/أبريل، استطعنا أن نتبين تطور الحالة في هذا البلد، وكان هذا التطور إيجابيا بصفة عامة. ورغم ذلك فإن بعض المسائل من قبيل عودة اللاجئين، وأمن الحدود، وتعمير البلد، والعمالة، كانت تشكل تحديات عاجلة للإدارة الانتقالية.

تبين المعلومات التي قدمت اليوم بشأن ما حدث منذ ٢٧ نيسان/أبريل أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تتحرك مرة أخرى على المسار الصحيح واستهلت عملية تدريجية. فعلى الصعيد الاقتصادي، يرحب وفدي بزيادة عدد الشركات الخاصة، التي بلغ مجموعها الآن ٢ ٠٠٠ شركة. الأمر الذي ساهم في تقليص عدد الجرائم، التي تعزى إلى البطالة. وعند هذا المستوى الأمني، نرحب بإنشاء لجنة الحدود المشتركة ونشجع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على السعي من أجل تدريب الشرطة المحلية لتتصدى للجرائم المستمرة وتحافظ على القانون والنظام.

وعلى الصعيد السياسي، ذكر السيد العنابي فيما تقدم إنشاء أحزاب سياسية وبداية الأنشطة السياسية. ولذلك، يود وفدي أن يقدم لنا السيد عنابي المزيد من المعلومات بشأن هاتين النقطتين. وما هو رأي التيموريين في تلك الأحزاب السياسية، وما هو رأيهم في الاستقلال بصورة عامة؟ ونعتقد أن من الأهمية القيام بحملات موجهة لتوعية الجماهير بغية تحاشي الانفعالات أو العنف إزاء تلك الأحداث.

لقد وصلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى مفترق طرق. وإضافة إلى إعادة تعمير تيمور الشرقية وتحقيق الاستقرار فيها وإرساء أسس الأمن هناك، يتعين عليها أن تبدأ عملية إنشاء شتى المؤسسات كي يتسنى لها أن تضع البلد على مسار الاستقلال. وينبغي أن تكون مشاركة الشعب التيموري في هذه المرحلة مسألة حاسمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

نحن أيضا نشعر كما يشعر آخرون، بالامتنان للسيد عنابي الأمين العام المساعد لإحاطته الإعلامية. ويشعر الوفد الصيني بالارتياح لمعرفة أن الوضع في تيمور الشرقية ما زال مستقرا. ونود أيضا أن نثني بصورة خاصة على السيد فييرا دي ميللو الممثل الخاص للأمين العام وعلى موظفيه للأعمال الكبيرة التي أنجزوها في ظل ظروف صعبة.

وقام السفير الصيني لدى إندونيسيا مؤخرا بزيارة إلى تيمور الشرقية. ونعلم أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أحرزت تقدما ملموسا بصدد المحافظة على القانون والنظام، وسن القوانين، وإعادة بناء المنازل والهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمالة وتقديم برامج التدريب وبناء القدرات. ونحن نؤيد أعمالها في هذه المجالات.

المشكلة الأكثر إلحاحا الآن في تيمور الشرقية هي حالة البطالة الخطيرة. واستمرار هذه المشكلة سوف يرتب آثارا سلبية في حالة الأمن هناك. ويحدونا الأمل في أن تبذل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المزيد من الجهود لتهيئة فرص العمالة.

شعب تيمور الشرقية يتوقع الكثير من الأمم المتحدة. فإذا لم تتحقق تلك التوقعات، من المفهوم أن صبر الشعب يبدأ في النفاد. ولن يكون بمستطاع الأمم المتحدة ألا تبالي بما يشعر به شعب تيمور الشرقية من إحباط وخيبة أمل. ومن الضروري أن تتخذ إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تدابير من أجل زيادة مشاركة السكان المحليين في الأعمال الانتقالية، كي يتعلموا كيف يحكموا بلدهم.

استأنف الآن عملي بصفتي رئيسا للمجلس. أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي لكي يرد على الأسئلة التي أُثيرت.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): أثار أعضاء المجلس عددا كبيرا من الأسئلة، وسأحاول الإجابة عليها بأفضل ما يمكنني. وأعرب عن أسفي مقدما إذا لم تتضمن إجاباتي المزيد من التفاصيل التي يتوقعها بعض الوفود. فهذه هي المرة الثالثة التي أقدم فيها إحاطة إعلامية اليوم أمام

المجلس، وليس من اليسير عليَّ دائما أن ألم بكافة التفاصيل بشأن كل عملية في يوم بحد ذاته.

لقد سُئلت عن حالة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. بلغت المساهمات في هذا الصندوق الاستئماني الآن ٢٨,٦ مليون دولار. أنفق أو وزع أو خصص منه ١٤,١ مليون دولار لأنشطة شتى ذات أولوية، بما في ذلك إعادة إنشاء مباني عامة، التي تمثل بطبيعة الحال مطلبا هاما جدا نظرا لمستوى الدمار الذي لحق بها في أعقاب المشاورات في العام الماضي.

أما فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للبنك الدولي، فقد بلغ مجموع ما تلقاه هذا الصندوق ٣٨,٤ مليون دولار من مبلغ ١٤٧ مليون دولار الذي تم التعهد به في مؤتمر طوكيو الذي عقد في نهاية العام الماضي. وما زال مستوى الإنفاق منخفضا عند زهاء مليوني دولار حاليا، ولكن بعد أن استكمل البنك الإجراء العام المتعلق ببدء بعض المشاريع المتوخاة، فإننا نتوقع زيادة الإنفاق بسرعة في الأسابيع والأشهر القادمة. وفي الواقع، كاد أن يكتمل عدد من الاتفاقات مع البنك الدولي يتراوح مجموعها ما بين ٣٠ و ٤٠ مليون دولار، وهي اتفاقات في قطاعات الصحة، والزراعة، والتعليم، حيث تم تحديد مشاريع محددة. ونعلم أيضا أن العمل جاري في المشاريع التي يتعين تمويلها بالقسط الأول البالغ ٢٩,٨ مليون دولار لمشروع الهيكل الأساسي الذي يقوم به البنك الدولي، والذي تم الاتفاق عليه في آذار/مارس مع مصرف التنمية الآسيوي، وأن أول عقود لطرق حالات الطوارئ وقيمتها ٤,٥ مليون دولار سوف تُعبأ في شهر حزيران/يونيه القادم.

وأخيرا، وبصدد هذه المسألة بصفة خاصة، أعرب عن الأمل في أن يُهيئ اجتماع المانحين في لشبونة، المقرر انعقاده في الشهر المقبل، فرصة طيبة للاستفادة بما تحقق حتى الآن فيما يتصل بتنفيذ هذه المشاريع للتأهيل وإعادة التشييد وتقييم الخطوات الأخرى التي يتعين اتخاذها. وأؤكد لأعضاء المجلس أننا بذلنا قصارى جهدنا في محاولة لتفادي بعض الإجراءات الروتينية البيروقراطية لتسهيل دفعات السداد. وفي الواقع، فوض المراقب المالي البنك الدولي بالاقتراض من الصندوق الاستئماني التابع للأمم المتحدة ريثما يستكمل البنك إجراءاته المتصلة بالبدء في تنفيذ بعض المشاريع التي تقرر تمويلها من صندوقه الاستئماني.

والمسألة الثانية الهامة التي أثيرت هي مسألة البيانات القياسية بشأن مسار الاستقلال ورؤية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في هذا الصدد على الأجل الطويل.

لقد ذكرت في إحاطتي الإعلامية في الشهر الماضي بعض المهام المعيارية التي جرى تحديدها والتي تستمر المشاورات بشأنها مع أبناء تيمور الشرقية. وأعتقد أن من المهم تفهم أن تنفيذ تلك المهام يؤثر على مسائل بالغة الأهمية بالنسبة لأبناء تيمور الشرقية. ولبعضهم آراء قوية بشأن بعض هذه المسائل ومن الضروري، بطبيعة الحال، أن نحترم آراءهم حتى نتمتع، عندما نتقدم بعروض أكثر تفصيلا لتلك المهام المعيارية، بتأييدهم وتعاونهم.

وربما يتمكن السيد سيرجيو فييرا دى ميللو من المجيء إلى نيويورك في أعقاب اجتماع المانحين في لشبونة في الشهر المقبل. واعتقد أننا، وهو على وجه الخصوص، سيكون لدينا الكثير الذي نقوله بشأن هذا الموضوع في ذلك الوقت. لكن مرى أخرى، أريد أن أكرر أن هذه المسائل لا يمكن أن تقررها الإدارة الانتقالية بمفردها وأننا بحاجة إلى العمل مع أبناء تيمور الشرقية وإلى احترام وجهات نظرهم. واعتقد أن مؤتمر المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، الذي يتوقع عقده في آب/أغسطس، سيكون مناسبة هامة أثق

وأرجو أن يساعد أبناء تيمور الشرقية على التوصل إلى تحديد أدق لآرائهم في هذا الشأن.

السؤال التالي يتعلق بالحالة الأمنية داخل تيمور الشرقية ومعدل ارتكاب الجرائم. وكان السؤال: هل هذه الجرائم تتعلق بالحالة الاقتصادية وبالتفكك الاجتماعي الذي لا تزال تيمور الشرقية تتعرض له، أم هل لها طابع سياسي؟ واعتقد أن الجواب هو أنها ترتبط أساسا بالحالة الاقتصادية؛ بمعدل البطالة المرتفع جدا، الذي وصل عند إنشاء الإدارة المؤقتة إلى حوالي ٨٠ في المائة؛ وبدرجة التفكك الاجتماعي العميق الذي ترتب على الأحداث التي وقعت في البلد في أيلول/سبتمبر الماضي.

سئلت أيضا عن تقسيم العمل بين المكون العسكري للإدارة الانتقالية ومكون الشرطة المدنية والتقسيم هناك هو نفسه كما في أي عملية أخرى يكون لنا وجود فيها. الشرطة تتولى المسؤوليات الأساسية عن القانون والنظام، وفي حالة تيمور الشرقية كما هو الحال بالنسبة لكوسوفو، أُعطينا مسؤوليات مباشرة عن إنفاذ القانون. وفي الوقت نفسه، يوفر المكون العسكري ويكفل مناخا أمنيا أوسع نطاقا يمكن لمكون الشرطة أن يؤدي فيه مهامه. والمكون العسكري يمكن استدعاؤه أيضا، بطبيعة الحال، لتوفير الدعم، كما هو الحال في كوسوفو وفي البوسنة، وكما كان الحال في عمليات أخرى لحفظ السلام.

طرحت أسئلة أيضا عن خفض المكون العسكري للإدارة الانتقالية. وكما أوضحت فإن الإدارة تقترح إجراء تخفيض مبدئي لحوالي ٥٠٠ فرد من الآن وحتى تشرين الأول/أكتوبر، وهذا سيسحب من القطاع الشرقي لتيمور الشرقية، الذي يسوده الهدوء بشكل عام. وهذا يتفق، بطبيعة الحال، مع برنامج أوسع نطاقا، خطة أوسع، قد تتوقع، إذا ظلت الحالة الأمنية مستقرة، إجراء المزيد من التخفيضات بحلول نيسان/أبريل القادم. ومن المتصور أن يتسنى في ذلك الوقت إجراء تخفيض شامل بنسبة ٥٠ في المائة من القوات في القطاع الشرقي بحلول نيسان/أبريل، وتخفيض آخر بحلول صيف ٢٠٠١. لكن هذا كله مرهون بسيادة حالة أمنية مستقرة.

وستواصل الإدارة الانتقالية استعراض الحالة واقتراح وتنفيذ التخفيضات في القطاعات الأخرى إذا كان تقييمها أن هذا أصبح ممكنا. ونحن لا نؤمن بالإدارة المركزية أو بتوجيه هذه العملية من هنا. وإنما نعتقد أن القوة الميدانية ينبغي أن يتوفر لها قدر معقول من الاستقلال الذاتي في هذا الشأن والقدرة على اقتراح التخفيضات الإضافية الضرورية في الوقت المناسب.

طرح أيضا سؤال عن جهود الإدارة الانتقالية الراهنة لتدريب قوة الشرطة التيمورية المحلية. وهذه، بطبيعة الحال، إحدى المهمتين الرئيسيتين لمكون الشرطة التابع للإدارة الانتقالية، الأولى هي كفالة حفظ القانون والنظام والثانية هي إنشاء قوة شرطة لتيمور الشرقية يمكنها أن تحل محل الإدارة الانتقالية في الوقت المناسب. وكانت كلية شرطة تيمور الشرقية، وربما ذكرت هذا الشهر الماضي، قد افتتحت يوم ٢٧ آذار/مارس ومن المقرر تخريج أول دفعة من المتدربين من المدرسة يوم ٢ حزيران/يونيه. وهكذا فإن عملية تدريب قوات الشرطة التيمورية المستقبلية تسير على قدم وساق. وفي إطار الخطط الحالية، من المتوقع أن يتم تدريب ما مجموعه ٣ ٠٠٠ من أبناء تيمور الشرقية وتخريجهم من مدرسة الشرطة بحلول نهاية العام القادم. وخلال ذلك، تعمل الإدارة الانتقالية أيضا مع ما يسمى "فريق مساعدة الشرطة" المكون من أفراد الشرطة التيموريين الذين يساعدون الإدارة الانتقالية بعد تدريبهم عند الضرورة.

كما طُرح سؤال عن حالة سداد الأنصبة المقررة الحالية إلى ميزانية الإدارة الانتقالية. ولا بد لي من الاعتراف بأنني ليست لدي الآن هذه البيانات. وهناك نشرة شهرية يصدرها المراقب المالي توفر معلومات مفصلة عن وضع كل حساب لحفظ السلام، ويمكن الرجوع إليها بسهولة. وما يمكنني قوله هو إن تأخير سداد الأنصبة المقررة يجعل من الصعب علينا، بطبيعة الحال، أن نسدد للدول المساهمة بقوات تكاليفها في الوقت المناسب. وظلت هذه مشكلة كبيرة طوال السنوات القليلة الماضية وذلك، إذا جاز لي القول، لأن الدول المساهمة بقوات، تعاقب مرتين: تخرج إلى الميدان وتخاطر بما تواجهه هذه العمليات عادة، وعندئذ، في الوقت نفسه، لا تحصل في الوقت المناسب على التعويض. وبالتالي آمل أن تكون ميزانية الإدارة الانتقالية كاملة، وسنحتاج إلى النظر في ذلك التقرير الشهري.

وقد طلب مني أيضا توفير معلومات عن المشاورات والمناقشات الجارية بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبين المجلس الوطني للمقاومة التيمورية بشأن مستقبل القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية. وقد ذكرت في الشهر الماضي أن أهالي تيمور الشرقية أظهروا بوضوح رغبتهم في أن تكون لهم قوة أمنية في تيمور الشرقية لا تكون جزءا من الشرطة ولا تكون شكلا من أشكال قوات الدرك. وقد كتب زنانا غوسماو في هذا الصدد إلى الأمين العام، الذي أكد له أن الأمم المتحدة ستحترم القرار الذي يتخذه أهالي تيمور الشرقية بشأن الكيفية المثلى لضمان أمن البلد عندما يصبح مستقلا. وبعبارة أخرى، فقد أدركنا أن تيمور الشرقية المستقلة سيكون لها الحق السيادي في إنشاء قوة أمنية، ولكن مما له أهمية في ذات الوقت، قبل تشكيل هذه القوة، أن يحدد إطارها وفقا لمبادئ الإشراف المدني، والمحاسبة الديمقراطية، والتوظيف العام والمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

كما نرى أن القرار بشأن توقيت وعملية إنشاء هذه القوة ينبغي أن يتخذ على أساس المراعاة التامة للنتائج التي ستخلص إليها الدراسة التي تجريها كلية كنغز في لندن. فقد عرضت هذه الكلية أن تجري دراسة بشأن الخيارات الممكنة في هذا الصدد، ورحب أهالي تيمور الشرقية بهذه المبادرة. وسيجري هذه الدراسة فريق متعدد الجنسيات. ومن المتوقع أن تستغرق ستة أسابيع وأن تبدأ عما قريب. وعلى هذا الأساس، تم الاتفاق مع تيمور الشرقية، على أن يُنظر في شتى الخيارات وأن يجري بحثها. وقد استرعى الأمين العام أنظارهم، بطبيعة الحال، إلى حقيقة أن قرار إنشاء قوة أمنية ستترتب عليه آثار هامة خارجية وداخلية على المدى الطويل ينبغي النظر فيها في سياق الأمن الإقليمي، والإطار الدستوري المقبل، والأثر المترتب على الحالة الاقتصادية للبلد. وهذا هو الوضع الراهن بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بعملية تسجيل اللاجئين التي يجريها الآن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، فإن الهدف من هذه التجربة هو إلقاء نظرة موثوق بها على أعداد اللاجئين، وتكوين عائلاتهم، وأعمالهم السابقة. ومقر إقامتهم السابق في تيمور الشرقية. وسيوفر ذلك قاعدة للبيانات ستستخدم في أغراض تقديم المساعدة وتحديد وتعزيز حلول مستديمة للمشكلة، والتي ستتمثل بطبيعة الحال إما في العودة الطوعية أو إعادة التوطين في تيمور الغربية أو غيرها من المناطق في إندونيسيا.

وفيما يتعلق بالتساؤل عما إذا كان مكتب المفوض السامي سيحاول أن يتحقق من رغبات أهالي تيمور الشرقية، فالرد هو نعم، فمكتب المفوض السامي سيحاول أن يفعل ذلك، حالما تسمح الظروف بذلك. ولكن علينا أن نتذكر أن الأحوال الأمنية السائدة في المخيمات، التي ألمحت إليها في إحاطتي الإعلامية والتي من الواضح أنها ما برحت محفوفة بالمخاطر، لا تجعل من الممكن تحقيق ذلك دوما.

ويتوقع مكتب المفوض السامي استكمال عملية التسجيل هذه بنهاية شهر حزيران/يونيه. ويواصل مكتب المفوض السامي جهوده لتعزيز إعادة التوطين الطوعية من ناحية، كما يواصل من ناحية أخرى، المناقشات مع الحكومة الإندونيسية والوكالات المعنية الأخرى، بشأن خطة للتكامل المحلي بالنسبة لمن سيقررون البقاء في تيمور الغربية. وزملائي في مكتب المفوض السامي يقولون إنهم يتوقعون أن تكون هذه الخطة جاهزة بحلول تموز/يوليه من هذا العام.

وهناك سؤال آخر يتعلق بالإجراءات المتخذة في تيمور الشرقية لضمان عودة اللاجئين في أمان. وهذا يتم الترتيب له، بطبيعة الحال، على المستوى المحلي مع ممثلي التيموريين، ومع المجتمعات المحلية، وسنكفل أن تنشر الشرطة التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في تلك المناطق، وأن يجري رصد للعائدين بمجرد عودتهم من جانب مكتب المفوض السامي والإدارة الانتقالية. وقد وقعت بضعة حوادث عندما ساور الشك السكان المحليين، سواء عن خطأ أو صواب، في أن بعض العائدين ينتمون إلى الميليشيا أو أنهم من النشطين فيها، ولكن بصفة عامة، فإن هذه العملية مضت حتى الآن دون كثير من المصاعب.

وهناك سؤال آخر يتعلق بحالة المصالحة الوطنية وكيف تمضي. ومن الواضح، أن أفضل تعبير عن المصالحة الوطنية في تيمور الشرقية يتمثل في المجلس الاستشاري الوطني. فالمجلس الاستشاري لا يضم فقط المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، الذي هو في حد ذاته بمثابة تجمع واسع يشمل أحزابا سياسية متعددة، وإنما يضم أيضا ممثلين عن الأحزاب المؤيدة للحكم الذاتي. ولعلنا نتذكر أن هناك ثلاثة مقاعد خصصت للأحزاب المؤيدة للحكم الذاتي في المجلس الاستشاري الوطني. وتم شغل اثنين من هذه المقاعد. وما زال المقعد الثالث شاغرا، لأن الحزب المعني يدور خلاف بشأنه إلى حد ما على الأقل، وما زالت المشاعر السائدة في بعض الأوساط في تيمور الشرقية متأججة بعد أحداث العام الماضي المأساوية.

وكان هناك جدل حول الاتفاق الذي أبرم مؤخرا مع البنك الدولي فيما يتعلق بالقطاع الصحي. ولا بد لي من الاعتراف بأنني لا أملك اليوم معلومات مفصلة عن ذلك، لكن بوسعي أن أبلغ المجلس بما يلي عن القطاع الصحي: لقد افتتح حوالي ٨٠ مرفقا صحيا في جميع أنحاء تيمور الشرقية. وهذه المرافق تشمل ٥٠ عيادة متنقلة يعمل فيها قرابة ٨٣٨ عاملا صحيا. وأنشئت السلطة الصحية المؤقتة لتيمور الشرقية التي يعمل فيها ٢٩ محترفا من تيمور الشرقية، و ١٣ موظفا صحيا للمقاطعات، وسبعة موظفين دوليين. ومن المقدر أن تعمل في كل مقاطعة منظمة غير حكومية في الميدان الصحي وأن تنفذ برامج بالنيابة عن الإدارة المؤقتة. وتتواجد في الوقت الراهن منظمة أطباء بلا حدود في عدد من المقاطعات في تيمور الشرقية، ولها أكبر حضور بين المنظمات غير الحكومية في الإقليم.

وأعتقد أن هذا يشمل بعض المسائل الرئيسية التي أثيرت. وأعتذر مجددا إن لم أتمكن من تقديم أجوبة مفصلة كاملة عن جميع الأسئلة المطروحة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد العنابي على أجوبته الشاملة والمفصلة جدا.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشعر بالامتنان للسيد العنابي، وأعتذر له عن طرحي هذه الأسئلة المفصلة علما مني بأنه ما فتئ يوافينا بالمعلومات طوال اليوم.

لقد قدم لنا السيد العنابي الآن معلومات إضافية عن خفض المكون العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حاليا. وأود مجرد القول إنه من الواضح أننا نقدر هذه المعلومات، بيد أن وفد بلادي لا يزال يصر على

إجراء مناقشة خاصة عن الحالة العسكرية والأمنية في تيمور الشرقية إما في جلسة مفتوحة للمجلس أو في مشاورات يجريها المجلس بكامل هيئته، وذلك قبل أن يصبح أي قرار من القرارات التي يتوقع اتخاذها قرارا نهائيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعتقد أن الرئيس في شهر حزيران/يونيه سيحيط علما بالطلب الذي تقدم به ممثل هولندا.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلين على الكلمات الرقيقة التي وجهوها إليّ في سياق الإدلاء ببياناتهم.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.